

PCT/WG/8/19

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 14 أبريل 2015

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثامنة

جنيف، من 26 إلى 29 مايو 2015

دخول المرحلة الوطنية باستخدام النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT)

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

ملخص

1. من المقترح إيجاد مجموعة رائدة من المكاتب المعنية التي تبدي الرغبة في تثبيت نموذج وتجريب نظام يسهل دخول المرحلة الوطنية باستخدام النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) وذلك بإعادة استعمال البيانات البيولوجرافية من المرحلة الدولية وإتاحة بيئة مشتركة آمنة لتكليف الوكلاء بإعداد البيانات والوثائق الإضافية المطلوبة للمكاتب المعنية المعنية والتحقق منها وتقديمها. وستقدم البيانات والوثائق إلى المكتب المعين في نسق معياري قابل للقراءة آلياً، مما يمكن استخدامه بفعالية دون الحاجة إلى نقل البيانات وبالتالي تلافي حدوث الأخطاء.

معلومات أساسية

2. في الدورة السابعة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، حدّد المكتب الدولي منهجاً لاستخدام نظام ePCT لأغراض دخول المرحلة الوطنية (الوثيقة PCT/WG/7/12 والفقرات من 283 إلى 305 من الوثيقة PCT/WG/7/30).

3. ويشمل النظام المقترح تبسيط إجراءات دخول المرحلة الوطنية بإعادة استعمال البيانات البيولوجرافية الموجودة فعلاً في النظام بدلاً من اشتراط إعادة كتابتها في الاستمارات الوطنية ثم نقلها من قبل المكاتب الوطنية، مما يتطلب وقتاً وبنطوي على احتمالين أو أكثر لارتكاب أخطاء. ولا يقتضي النظام الجديد من المودع سوى إدراج العدد الصغير نسبياً من أجزاء المعلومات الإضافية التي تكون مطلوبة في استمارة المرحلة الوطنية، بما في ذلك توفير الترجمات التي قد يجب أن تُرفق بالأسماء والعناوين البريدية وعناوين الاختراعات الواردة باللغة الأصلية، أو أن تحلّ محلها.

4. وسيؤدي النظام الجديد دوره على نحو فعال بإتاحته منصة تفاعلية آمنة لدعم التعاون بين وكيل مكلف ووكيل محلي قبل دخول المرحلة الوطنية، مما يمنح الطرفين الثقة بأن المعلومات الأساسية توجد في نسق يرضي كلاهما قبل بدء المعالجة في المرحلة الوطنية. ويمكن استخدام هذا النظام أيضا لإضافة أي وثائق يجب أن تُرفق بطلب دخول المرحلة الوطنية، مثل الترجمات والتوكيلات.

5. ولقي الاقتراح اهتماما لدى عدد من المكاتب، التي أبدت أيضا بعض الشواغل بشأنه، لا سيما لزوم تسديد الرسوم بمعزل عن توفير الوثائق والمعلومات. وأقر ممثلو جمعيات وكلاء البراءات كذلك بفوائده المحتملة، ولكنهم أثاروا عددا كبيرا من الشواغل، خصوصا حول إمكانية عدم إشراك وكلاء البراءات المحليين بقدر كاف لضمان أن دخول المرحلة الوطنية يستوفي الشروط المحلية الأساسية ويرمي، في الوقت نفسه، إلى تحقيق أفضل النتائج.

القضايا المثارة

6. فيما يلي القضايا الرئيسية التي أثارها المكاتب في الدورة السابعة:

(أ) ينطوي لزوم تسديد الرسوم بشكل منفصل على احتمال أن لا يسدّد المودعون الرسوم في غضون المهلة المحددة، فضلا عن الصعوبات التي تواجهها المكاتب في الربط بين المدفوعات المحصلة والإجراء المناسب الخاص بدخول المرحلة الوطنية.

(ب) من المستحب أن تُتاح، في إطار النظام، إمكانية الحصول فورا على رقم للطلب الوطني، مما يضمن فعالية أكبر في مواصلة إجراءات المعالجة على صعيد المكتب الوطني (لا سيما ما يخص تسديد الرسوم). ويمكن، حسب الاقتضاء، استحداث ذلك الرقم بواسطة نظام ePCT نفسه من سلسلة أرقام منفصلة تُخصّص لذلك الغرض، بدلا من استحداثه مباشرة من قبل المكتب المعين.

(ج) يجب أن يأخذ النظام في الحسبان اختلاف المهل فيما يخص حالات دخول المرحلة الوطنية (30 شهرا اعتبارا من تاريخ الأولوية بالنسبة لبعض المكاتب، و31 شهرا أو أكثر بالنسبة لمكاتب أخرى) فضلا عن المناطق الزمنية.

(د) يجب أن يكفل النظام توافر الترجمات في كل الحالات التي يجب توفيرها فيها.

(هـ) يجب أن يخضع النظام لمراجعة دقيقة لضمان أن المعلومات المقدمة تستوفي فعلا شروط المكاتب المعيّنة للمشاركة وترد في نسق قابل للاستخدام من قبل المكاتب التي تعوّدت على استماراتها الخاصة.

7. وأثار ممثلو جمعيات وكلاء البراءات عددا كبيرا من الشواغل، لا سيما حول تعيين وإشراك وكيل براءات محلي لضمان استيفاء شروط التمثيل الوطني وعدم دخول المرحلة الوطنية بطريقة تضرّ بمصلحة المودع نتيجة عدم الإلمام بما يكفي بالشروط الإجرائية والموضوعية المحلية. وتلك القضايا مبيّنة بالكامل في الفقرات من 293 إلى 304 من الوثيقة PCT/WG/7/30. ومن النقاط الرئيسية، فضلا عن تلك التي أثارها المكاتب، ما يلي:

(أ) لا بدّ من ضمان أن تشمل كل حالة من حالات دخول المرحلة الوطنية على تفاصيل وكيل براءات محلي مُعيّن حسب الأصول ولديه المؤهلات اللازمة والرغبة في دعم معالجة الطلب لدى المكتب المعين المعني.

(ب) ستشترط كثير من وكالات البراءات الكبرى واجهة آلية لذلك النظام للتمكّن من استكمال عملية إيداع على أساس السجلات المأخوذة من الأنظمة الداخلية الخاصة بها.

- (ج) من المحتمل التعرّض لخطر فقدان الحقوق إذا لم يبلغ الإخطار الموجّه من المكتب الدولي المكتب المعين.
- (د) لكثير من المكاتب المعيّنة شروط محلية محدّدة قد لا يكون الوكلاء من بلدان أخرى على علم بها ويمكنها أن تتسبّب في نفقات باهظة أو متاعب كبيرة أو تؤدي إلى فقدان الحقوق إذا لم تُعالج بالطريقة المناسبة وقت دخول المرحلة الوطنية.

الغرض من الاقتراح

8. إن الغرض من الاقتراح، كما أشير إليه في الفقرتين 3 و4 أعلاه، لا يتمثل في تقليص الدور المهني للوكيل الوطني، بل إزالة عملية لا داعي لها وهي نقل المعلومات الموجودة من الاستمارات الوطنية إلى تلك الاستمارات، والمساعدة في عمليات التواصل. ومن شأن ذلك توفير الثقة بين وكيل (دولي) مكلف ووكيل وطني بأن احتمال حدوث الأخطاء قد خُفّض إلى أدنى مستوى، وأن الشروط قد استوعبت كما ينبغي، وأن دخول المرحلة الوطنية سيتم على النحو المنشود.
9. وهناك، بالطبع، من بين المستخدمين من قد يرى في النظام فرصة لخفض النفقات. ولكن الاحتمال يبدو ضئيلاً بالنظر إلى الشرط المقترح المتمثل في تحديد وكيل وطني لا بد أن يبدي موافقته على التعامل مع القضية ويكون الطرف الوحيد الذي يتلقى مباشرة المراسلة ذات الصلة، فضلاً عن التكاليف والمخاطر المُستوعبة جيداً والناجمة عن الخوض في إجراءات المرحلة الوطنية دون ضمان اتخاذ خطوات لاستيفاء الشروط المحلية منذ البداية.

مضمون الاستمارة والحزمة

10. لن تُطرح، مبدئياً، أي عقبة قانونية أمام أي مكتب معيّن يسمح بدخول المرحلة الوطنية على أساس استمارة مشتركة مُستحدثة عن طريق نظام ePCT، ولو أن تلك الاستمارة لن تضمن بالضرورة اتساقاً دقيقاً مع الاستمارات الوطنية الشائع استخدامها، ذلك أن القاعدة 4.49 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تنص على أنه "لا يُلزم مودع الطلب باستعمال استمارة وطنية عند إجراء الأعمال المشار إليها في المادة 22". وتقتصر شروط المادة 22 لدخول المرحلة الوطنية على تسديد رسم وتقديم أي ترجمة لازمة (فضلاً عن شروط أخرى لا تُعتبر وجيئة في الظروف التي سيُستخدم فيها هذا النظام).

11. وهناك، بالطبع، شروط وطنية أخرى قد تكون خاضعة إما للمهلة الزمنية ذاتها أو لتسديد رسوم إضافية إذا لم تُستوف وقت دخول المرحلة الوطنية. ومن غير العملي الحفاظ على نظام دولي يتعامل بإتقان مع الفروق الدقيقة الموجودة بين أكثر من 120 مكتباً وطنياً وإقليمياً معيّنًا، عندما لا يوجد في الواقع إلا القليل من الفروق فيما يخص القضايا المتعامل معها في استمارات دخول المرحلة الوطنية. واستعرضت الوثيقة PCT/WG/2/5 مضمون تلك الاستمارات وستشكل البنود المذكورة فيها أساس اقتراح يتعلق بوضع "استمارة" لدخول المرحلة الوطنية (من حيث البيانات الببليوغرافية التي تُقدم إلى المكتب المعين بنسق لغة الترميز الموسعة (XML) وتحوّل أيضاً إلى صيغة معادلة للصيغة الورقية لتيسير قراءتها).

12. ويبدو أن الفروق الرئيسية لا تشمل المعلومات المُقدمة في الاستمارات، بل الوثائق التي قد تُقدم مع الاستمارات. وفيما يخص تلك الوثائق، سيكون من الضروري استعراض قائمة رموز وصف الوثائق الموجودة فعلاً لأغراض إرسال وثائق المرحلة الوطنية من مكتب إلى آخر، وإضافة أنواع جديدة من الوثائق قد تكون وجيئة بالنسبة للإجراءات التي تتم وقت دخول المرحلة الوطنية، وتحديد المدى الذي يكون، أو قد يكون، من المناسب فيه التحقق على النحو المطلوب من أنواع الوثائق المشار إليها (وبالتالي التنبيه إلى عدم وجودها) بالنسبة لمختلف المكاتب المعيّنة.

تسديد الرسوم

13. يتيح نظام ePCT، في الوقت الراهن، إمكانية تسديد الرسوم في الوقت المناسب، إما عن طريق بطاقة ائتمان أو تصريح بقيدها في حساب جار مفتوح لدى المكتب الدولي لفائدة زبون منتظم. غير أن هذه الخدمة تقتصر حالياً على تسديد رسوم الإحالة والإيداع الدولي والبحث فيما يخص طلبات دولية مودعة في مكتب تسلم الطلبات بالمكتب الدولي.

14. وتقتصر الوثيقتان PCT/WG/8/15 و PCT/WG/8/20 اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل إتاحة إمكانية التسديد المركزي لتلك الرسوم بالنسبة للطلبات الدولية المودعة في مكاتب أخرى من مكاتب تسلم الطلبات. وإذا تسنى الأخذ بهذه الترتيبات مع مكاتب تسلم الطلبات، فمن المفترض أن لا تكون هناك، من الزاوية التقنية، صعوبة كبيرة في استخدام الآليات ذاتها لقبول الرسوم نيابة عن المكاتب المعيّنة التي تبدي الرغبة والقدرة في وضع الترتيبات اللازمة.

15. ومع ذلك، سيكون من الضروري ضمان أن تُقيد المبالغ المُسددة للمكتب الدولي، النائب عن المكتب المعين، في خاتمة المدفوعات المُحصلة لدى تحصيلها من قبل المكتب الدولي، ولو أن تحويلات الأموال ستتم على الأرجح في شكل مجمع كل شهر كما جرت عليه العادة فيما يخص تحويلات رسوم المرحلة الدولية التي تتم بين المكاتب والمكتب الدولي. وعلاوة على ذلك، ففي حين يحصل المكتب الدولي رسم الإحالة الذي يسمح له من استيعاب رسوم معاملات بطاقات الائتمان والتكاليف الماثلة المرتبطة بما يُسدد لمكتب تسلم الطلبات بالمكتب الدولي، لا يوجد حالياً ما يعادل ذلك بالنسبة لإجراءات المرحلة الوطنية. وبالتالي سيلزم، على الأرجح، أن تدرج الخدمة رسماً صغيراً لتغطية تكاليف المعالجة.




القضايا التقنية الأخرى

16. يتيح نظام ePCT، فعلاً، إمكانية الاضطلاع بعمليات تثبت أنه يمكن التغلب على التحديات الرئيسية:

(أ) يوفر عنصر الإيداع لنظام ePCT مثلاً على إمكانية التحقق من بارامترات مختلفة فيما يخص مكاتب مختلفة من مكاتب تسلم الطلبات، مثل اللغات المقبولة للإيداع، وتحديد ما إذا ستكون الترجمة مطلوبة أيضاً للبحث و/أو النشر الدولي، ومراعاة التواريخ التي تكون فيها مختلف المكاتب مغلقة عند حساب المهل.

(ب) يُظهر عنصر الإيداع لنظام ePCT نهجاً متدرجاً لإزاء الأخطاء، يحول دون تقديم طلبات تنطوي على أخطاء تبدو "فادحة" بوضوح، وينته إلى الأخطاء التي يمكن تصحيحها والتي ينبغي التعامل معها على الفور إن أمكن ذلك، أو تركها إلى وقت لاحق عند الضرورة، ويتيح معلومات عن القضايا التي لا تشمل على خطأ واضح ولكن قد تقتضي من المودع معاينة أدق.

(ج) كل من عنصر الإيداع وعنصر تحميل الوثائق لنظام ePCT يتعرّف على المناطق الزمنية المنطبقة في مختلف المكاتب ويسجلها لدى قبول الوثائق نيابة عنها باعتباره مكتباً لتسليم الطلبات أو إدارة للفحص التمهيدي.

| Recipient | Electronic routing method | Current date and time at recipient Office |
|-------------------------------------|---|---|
| <input checked="" type="radio"/> IB | ePCT  | Wednesday, 08 April 2015, 16:00 CEST |
| <input type="radio"/> RO | PCT Electronic Data Interchange  | Thursday, 09 April 2015, 00:00 AEST |
| <input type="radio"/> ISA | PCT Electronic Data Interchange  | Thursday, 09 April 2015, 00:00 AEST |

(د) ويمكن نظام ePCT "المالك الإلكتروني" (وهو عادة وكيل المرحلة الدولية) من تفويض حقوق النفاذ، حسب الحال، لأي شخص أجرى معه "مصافحة إلكترونية"، مما يوفر في الأساس قائمة بأفراد موثوق بهم يمكن أن يُسند إليهم

دور في معالجة طلب دولي. ولأحد الوكلاء إمكانية تعزيز شبكة الشركاء الموثوق بهم في بلدان مختلفة - سيقتصر دور المكتب الدولي في هذا الخصوص على توفير أدوات لتمكين الأطراف من النفاذ المشترك إلى ملف الطلب الدولي وصياغة الوثائق المرتبطة به.

(هـ) نظام ePCT كفيل يعرض المعلومات الجيوجرافية بعشر لغات مختلفة يمكن للمستخدم الاختيار من بينها، مما يمكن شخصين من معاينة المعلومات ذاتها فعلياً بلغتين مختلفتين.

(و) من المتوخى ألا يُستخدم النظام سوى مع المكاتب التي تبدي رغبة في تسلم الوثائق والبيانات إلكترونياً. وقد وضع المكتب الدولي آليات لإحالة الوثائق والبيانات بموثوقية إلى المكاتب الوطنية - احتمال ضياع البيانات الإلكترونية أقل بكثير من احتمال ضياع الاستمارات الورقية في النظام البريدي. ويمكن، إذا أبدت المكاتب المعنية رغبتها في ذلك، تجهيز النظام لتلقي البيانات بعد أن يتم تحميلها فعلاً في أنظمة المكاتب المعنية المعنية.

17. وفيما يتعلق بالاقترح الذي مفاده أن بعض الوكلاء يفضل استخدام برنامجه الحاسوبي الخاص لإعداد حالات دخول المرحلة الوطنية، فإن كلا من نظام ePCT وركن البراءات (PATENTSCOPE) يمكن فعلاً من تنزيل البيانات الجيوجرافية الحالية الواردة بنسق XML (بشكل مباشر في نظام ePCT، والمُحدثة ليلاً في ركن البراءات). ويُعزّم إتاحة هذه الخدمة في القريب كخدمة شبكية من نظام ePCT لتسهيل عملية الأمتة. ويُعزّم، علاوة على ذلك، إعداد البيانات بنسق XML لأغراض إجراءات دخول المرحلة الوطنية وفق معيار منشور، بما يتيح للمكاتب المعنية خيار قبولها من مصادر غير نظام ePCT.

الخطوات القادمة

18. من الواضح أن أي خدمة من هذا النوع ينبغي أن تُدرج لفائدة المكاتب القادرة على ضمان استعمالها بفعالية. ويعني ذلك عدة أمور منها ما يلي:

- (أ) ضمان إمكانية تسلم الوثائق والبيانات ومعالجتها بفعالية؛
- (ب) وضمان صحة البيانات المرجعية التي يستند إليها النظام وحداتها (المهل المحددة لدخول المرحلة الوطنية، واللغات المقبولة، والدول المقبولة فيما يخص تعيين وكيل محلي، وغير ذلك)؛
- (ج) وضمان أن يُمنح الأثر القانوني المناسب للوثائق، استناداً إلى تاريخ ووقت تسلمها من قبل المكتب الدولي نيابة عن المكتب المعين، حتى وإن لم تُحمّل في الأنظمة المحلية سوى في تاريخ لاحق؛
- (د) والنظر في مدى ملاءمة وسائل التسديد لضمان الربط بموثوقية بين الرسوم ودخول المرحلة الوطنية بشكل سليم؛
- (و) وبالنظر إلى نطاق المشاكل الملاحظ والذي لا يمكن لنظام ePCT الكشف عنه بسرعة، أو لضمان تحصيل المدفوعات على النحو المناسب، التحقق من أن القانون الوطني يتيح فرصة كافية لتصحيح العيوب.

19. وقد شرع المكتب الدولي في إعداد واجهة نموذجية. وعندما تصبح جاهزة، يمكن إتاحتها في بيئة العرض للتشاور بشأنها مع مجموعة صغيرة تمثل المكاتب المعنية المهمة ومع ممثلي المستخدمين لضمان قدرتها على تلبية احتياجات المكاتب ذات الأنظمة المعلوماتية واللغات وشروط القانون الوطني المختلفة. والغرض المنشود هو تزويد أصحاب المصلحة بإمكانية التأثير في النظام في أبكر مرحلة ممكنة من تصميمه وتحديد ما يجب أن يُطوّر فيه قبل بدء تشغيل واجهة تجريبية. وذلك لن يشمل العمل على

الواحدة ونسق الحزمة فحسب، بل يشمل كذلك تحديد ما إذا كان يتعين إدخال تحسينات على نظام أمتة الملكية الصناعية (IPAS)¹ أو على واجهات أخرى لضمان التواصل مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالمكاتب المعيّنة بكفاءة وفي توقيت يكون، على الأفضل، قريبا قدر الإمكان من التوقيت المناسب.

20. ومن الأنسب أن يكون ذلك الفريق مشتملا على مزيج من المكاتب الكبيرة والصغيرة ذات اللغات الرسمية وشروط القانون الوطني المختلفة، على أن يكون بعض منها يشهد باعتماد حالات مترامنة من حالات دخول المرحلة الوطنية، والتي لا تواجه أية عقبات كبيرة في التشريع الوطني الحالي الذي تطبقه. ويمكن للمكاتب إبداء اهتمامها إما خلال الدورة أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان التالي: pct.wg@wipo.int.

21. إن الفريق العامل مدعو إلى التعليق على القضايا الواردة في هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]

¹ نظام أمتة الملكية الصناعية (IPAS) هو نظام مرن ومعباري يُستخدم في أكثر من 60 مكتبا وطنيا ويوفره المكتب الدولي للمساعدة في معالجة طلبات الملكية الصناعية على الصعيد الوطني.